

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٥٦

بالموافقة على الاتفاقية الأساسية للعودة الفنية المعقودة بين
حكومة جمهورية مصر وبين منظمة الأمم المتحدة للتربية
والعلوم والثقافة والموقع عليها في ٩ فبراير سنة ١٩٥٦

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٤٣ من الدستور ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - ووفق على الاتفاقية الأساسية للعودة الفنية المعقودة بين
حكومة جمهورية مصر ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة والموقع
عليها في ٩ من فبراير سنة ١٩٥٦

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون
ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ مفرقة ١٣٧٦ (١٠ شباط سنة ١٩٥٦)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٥٦

بالموافقة على الاتفاقية المعقودة بين حكومة جمهورية مصر
وحكومة الجمهورية الاتحادية الألمانية بشأن مقابر الجنود
الألمان في مصر والموقع عليها بالقاهرة في ٢٣ من فبراير
سنة ١٩٥٦

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٤٣ من الدستور ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - ووفق على الاتفاقية المعقودة بين حكومة جمهورية مصر
وحكومة الجمهورية الاتحادية الألمانية بشأن مقابر الجنود الألمان في مصر
والموقع عليها بالقاهرة في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٦

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون
ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ مفرقة ١٣٧٦ (١٠ شباط سنة ١٩٥٦)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٥٦

في شأن الأصناف المختلفة من الأقطان الزهر لنتيجة من
مناطق تميم تقاوى القطن

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٥١ لسنة ١٩٥٣ بتعميم زراعة تقاوى
القطن المنتجة ؛

وعلى القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٤ بشأن تداول الأقطان الزهر الناتجة
من مناطق تميم تقاوى القطن الأشموني ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يسرى العمل بأحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٤ المشار
إليه على تداول باقي الأصناف من الأقطان الزهر الناتجة من مناطق تميم
تقاوى القطن المنتجة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون
ويعمل به من تاريخ نشره ، ولوزير الزراعة أن يصدر القرارات اللازمة
لتنفيذه .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ مفرقة ١٣٧٦ (١٠ شباط سنة ١٩٥٦)

جمال عبد الناصر